

حزب الله يفتح مسار التحقيق في انفجار بيروت

البرلمان يماطل في رفع الحصانة عن النواب ووزير الداخلية يرفض استجواب عباس إبراهيم



صدمة وغضب في صفوف أهالي الضحايا

الثلاثة، إن "على المحقق العدلي تصحيح مسار عمله في التحقيق، وقضية بهذا الحجم لا يجب أن تعمل عليها وفقا لقاعدة 6 و6". واعتبر حينها أن طريقة صوان "فيها ارتياب".

ولم يمر يومان على تلك الإطالة حتى تم إعفاء القاضي فادي صوان، وسط ترجيحات بأن يتكرر السيناريو ذاته مع القاضي بيطار، وإن كانت هذه الخطوة لن تمر بسهولة كسابقتها في ظل إصرار أهالي الضحايا والمجتمع المدني على دعم الأخير وعدم القبول مجدداً بالمسار التحقيقي.

ودعا النائب أنطوان حبشي الشعب اللبناني إلى أن يواكب مصيره لأن المسؤولين عن التفجير يلعبون لعبة الوقت لقطع الطريق على أي محاسبة.

من تلبّغ المدعي عليهم بقرار الادعاء من خلال تسريبات وأخبار في وسائل الإعلام. واعتبر أن هذا الأمر "شكل من أشكال التوظيف السياسي للقضية، وسابقاً رفضنا هذا الموضوع ونعود لتؤكد رفضنا له".

وفيما بدا محاولة للضغط على القاضي بيطار قال نصرالله "ساترك التعليق لوقت آخر حتى تصل الإخبارات الملف، حيث أن بعض القوى المسيطرة تداوله وتسريبه في وسائل الإعلام، أو أنه على الأقل يضع مهلة لدراسة القرار بعد توضيحه بشكل رسمي".

وكانت إطالة نصرالله في 16 فبراير الماضي حاسمة بالنسبة إلى مسار التحقيق في فترة فادي صوان، حينما قال رداً على إدعائه على دياب والوزراء

وتسعى التحقيقات للكشف عن ملابسات حادث الانفجار المدمر الذي وقع في الرابع من أغسطس الماضي وأودى بحياة أكثر من 200 شخص، فضلاً عما خلفه من دمار كبير طال البنية التحتية لبيروت، وتشريد الآلاف من العائلات.

ويرى مراقبون أن التطورات المستجدة لا تبشر بأي انفراجة في هذا الملف، حيث أن بعض القوى المسيطرة على المشهد على غرار حزب الله تسعى بالأوضاع لتمسك الحقائق خشية ما يمكن أن تسفر عنه التحقيقات.

وكان الأمين العام لحزب الله بادر في آخر إطالة له قبل أيام إلى فتح جبهة ضد القاضي بيطار، مشككا في دوافع قراراته. وأبدى نصرالله استغرابه

فادي صوان، حينما طلب استجواب رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب وثلاثة وزراء سابقين، فكان أن تمت تخنيته عن القضية بعد حملة سياسية كبيرة شنت ضد.

ووجه القاضي بيطار الاتهامين الماضي طلبات برقع الحصانة من قبل البرلمان عن النواب علي حسن خليل وغازي زعيتري ونهاد المشنوق، والأنوات من نقابة المحامين في طرابلس في حق المحامي يوسف فنيانوس ونقابة المحامين في بيروت في حق خليل وزيدي، ورئيس مجلس الوزراء لجهة المدير العام لامن الدولة اللواء طوني صليبا، ووزير الداخلية لجهة المدير العام الامن العام اللواء عباس إبراهيم، كل على مرجعه المختص.

سدد البرلمان اللبناني برفضه رفع الحصانة عن نواب تمهيدا لاستجوابهم في قضية انفجار مرفأ بيروت، والذي سبقه بساعات قليلة قرار آخر صدر عن وزير الداخلية يرفض فيه استجواب المدير العام للامن العام اللواء عباس إبراهيم، ضربة جديدة لمسار التحقيق في الانفجار المروع وسط حالة من الصدمة والغضب في صفوف أهالي الضحايا.

بيروت - رفض البرلمان اللبناني طلب المدعي العام في قضية انفجار مرفأ بيروت، رفع الحصانة عن نواب للمؤمل أمامه واستجوابهم، بداعي أن الأدلة غير كافية، في خطوة كانت متوقعة بالنسبة إلى الكثيرين.

ويشكل قرار البرلمان ضربة جديدة لمسار التحقيق، وسط مخاوف لدى أهالي الضحايا من مواجهة القاضي طارق بيطار لمصير سلفه القاضي فادي صوان.

ويأتي قرار البرلمان بعد ساعات من تراجع وزير الداخلية في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية محمد فهمي عن موقفه بإعطاء الإذن لملاحقة المدير العام للامن العام، اللواء عباس إبراهيم في القضية، ما يعكس وجود ضغوط مورست على الوزير.

أنطوان حبشي
المسؤولون يلعبون لعبة الوقت لقطع الطريق على أي محاسبة

وترى أوساط سياسية أن موقف الكتل النيابية ووزير الداخلية لم يكن مستغرباً بعد الحملة التي أطلقها الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله هذا الأسبوع ضد القاضي طارق بيطار، وإيحائه بوجود غايات سياسية خلف قرارات رفع الحصانة والاستجوابات التي طالت عدداً من المسؤولين الأمنيين والسياسيين.

وعقدت هيئة مكتب مجلس النواب ولجنة الإدارة والعدل الجمعة، اجتماعاً لدراسة طلب رفع الحصانة في تفجير المرفأ، وحضر إلى عين التينة أعضاء اللجنة ومنهم المطلوب رفع الحصانة عنهم وهم كل من علي حسن خليل وغازي زعيتري إضافة إلى النائب نهاد المشنوق.

وصوت معظم ممثلي الكتل النيابية على رفض رفع الحصانة، إلى حين الاستظهار بأدلة كافية تثبت الشبهات.

مجلس الأمن يمدد آلية المساعدات إلى سوريا

نيويورك - تبني مجلس الأمن الدولي بالإجماع الجمعة قراراً يمدد لسنة أشهر، قابلة للتجديد وفق شروط، آلية إيصال المساعدات الإنسانية إلى سوريا عبر الحدود ودون موافقة دمشق، وذلك قبل يوم من انتهاء مهلة القرار السابق.

ويجمع النص النهائي بين مشروعي متنافسين، الأول لايرلندا والنرويج، والثاني لروسيا. إلا أن مدة التمديد محط تاويلين متباينين، إذ تقول الولايات المتحدة إنها لعام واحد، فيما تؤكد روسيا أنها لسنة أشهر قابلة للتجديد.

ويرى مراقبون أن موافقة روسيا على تمديد عمل الآلية التي تكفل إيصال المساعدات إلى شمال غرب سوريا، عبر معبر وحيد وهو "باب الهوى" من الجهة التركية، كان متوقفاً؛ ذلك أن موسكو لا تريد أن تجازف بتدهور العلاقات أكثر مع الولايات المتحدة والأوروبيين.

ويشير المراقبون إلى أن روسيا ربطت تمديد الآلية بستة أشهر فقط لتهدئة الأجواء أمام فرص التوصل إلى توافقات جديدة مع إدارة جو بايدن بشأن الملف السوري.

وأظهرت روسيا تشدداً في موقفها لجهة رفض التمديد للآلية الأممية التي بدأ العمل بها في عام 2014، بحجة المزيد من الضغط على المجموعة الدولية ولاسيما الولايات المتحدة، ومساومتها على جملة من الملفات من بينها تجريد العمل بقانون قيصر.

ومن شأن قرار التمديد للألية أن يريح الملايين من السوريين في شمال غرب البلاد، الذين بدوا مؤخراً يائسين، لا سيما وأن معظمهم يعولون على تلك المساعدات في حرب البقاء.

عباس المحاصر يراهن على أردوغان لفك أزمته

التعاون الأمني التي وقعت بها السلطة الفلسطينية في قمرات سابقة، وأخرها الاتفاقية الموقعة الشهر الماضي والتي تضمنت تبادل المعلومات الاستخباراتية والتقنيات التشغيلية لمكافحة الإرهاب.

أيمن الرقب
الرئيس محمود عباس
يعول على دور تركي للضغط على حركة حماس

وأشار أيمن الرقب إلى أن تركيا في المقابل ستكون أكثر حرصاً على دعم علاقاتها مع السلطة الفلسطينية للتعامل مع مسألة استعادتها من مشاورات الحل السابقة التي قادت إلى وقف إطلاق النار في قطاع غزة، وتشكل الزيارة بالنسبة إليها خطوة مهمة للإسكان بعلاقات قوية مع كافة الأطراف الفلسطينية.

وأبدت أنقرة تذمراً من طريقة تعاطي حماس معها خلال الحرب الأخيرة وما بعدها في غزة، حيث شعرت تركيا بأن الحركة تعمدت تجاهلها وحصر ملف الوساطة بينها وبين إسرائيل في غريمها مصر.

وكانت القاهرة لعبت الدور الأساس في وقف إطلاق النار في غزة بعد أحد عشر يوماً من القتال.

وتسعى القاهرة اليوم جاهدة إلى تثبيت إطلاق النار، مع دفع خطط إعادة إعمار غزة قدماً، بيد أن جهودها تواجه مطبات كثيرة على ضوء مواقف حماس المتصلبة وسياسات عباس المتخبط والتشدد الإسرائيلي في ظل حكومة جديدة ترفض تقديم أي تنازل للفلسطينيين سيحسب عليها أمام الرأي العام الداخلي.

بنات، فضلاً عن ذلك تمادت السلطة الفلسطينية في قمعها للأصوات الداعية إلى الكشف عن الحقيقة، حيث جرى اعتقال العديد من الناشطين خلال الأيام القليلة الماضية.

وفي خضم هذه الأزمة يواجهه عباس تحدياً إضافياً مرتبطاً بموقف حركة حماس الرافض لمنع السلطة الفلسطينية أي دور في ملف إعادة إعمار غزة، وإصرارها على موقفها لجهة إجراء انتخابات عامة وإعادة هيكلة منظمة التحرير، قبل البحث في أي خطط لتشكيل حكومة وحدة وطنية.

وكان عباس يطمح للعودة إلى القطاع من بوابة إعمار القطاع، لكن الحركة ترفض منحه هذا الامتياز، وتصرّ ليس فقط على الإمساك بمفرها بهذا الملف، بل وأيضاً تعمل لرفض أمر واقع جديد في الضفة الغربية من خلال استغلال الغضب الشعبي على السلطة.

ويرى محللون أن عباس يراهن من خلال زيارته إلى أنقرة على تدخل تركي لفرملة اندفاع حماس وطموحاتها، لكن ليس من الواضح ما إذا كانت أنقرة فعلاً قادرة على ذلك.

وقال أستاذ العلوم السياسية بجامعة القدس أيمن الرقب، إن الرئيس عباس يعول على دور تركي للضغط على حركة حماس من أجل تشكيل حكومة وحدة قبل التوجه نحو المؤتمر الدولي للسلام، والمتوقع عقده قبل نهاية العام الجاري، ويستهدف تحريك ملف المفاوضات السياسية الجامدة منذ فشل اجتماعات القاهرة.

وأضاف في تصريحات لـ "العرب"، أن عباس يسعى إلى الاستفادة من الانفتاح التركي على مصر والسعودية لتدعيم علاقاته مع الرئيس أردوغان وتوظيف تلك العلاقة لتفعيل اتفاقيات

تعمقت بعد وفاة الناشط المعارض نزار بنات الشهر الماضي، حيث تنهم عائلته والمقربون السلطة بالسبب في وفاته.

وكان نزار بنات توفي بعد ساعات قليلة من اعتقاله من قبل أجهزة الامن الفلسطينية في منزله بالضفة الغربية، وقد تم تشخيص أثار تعذيب على جسده.

في الشارع الفلسطيني وسط مطالبات لعباس بالرحيل، وانتقادات من قبل القوى الغربية التي لطلما أبدت دعماً ومساندة للسلطة.

وإلى الآن لم تصدر أي نتائج عن التحقيق الذي فتح بشأن وفاة

ويرى مراقبون أن اختيار عباس هذا التوقيت لتلبية دعوة أردوغان لا يخلو من رسائل سياسية في ظل الأزمات التي تحاصره في الداخل، وفتور علاقته بمصر، التي لم تعد تخفي تبرمها من طريقة تعاطي الرئيس الفلسطيني، ومسايرته غير المقبولة للدائرة الضيقة المحيطة به، وهو ما ترجم في عزوف القاهرة عن توجيه أي دعوة له على مدار الأشهر الماضية، على الرغم من أنها الممسكة حالياً بملفي المصالحة الفلسطينية والتهديد مع إسرائيل.

ويواجه الرئيس محمود عباس أزمة مزدوجة في غياب أي شرعية لاستمراره على رأس السلطة وتآكل شعبيته التي

أنقرة - بدأ الرئيس الفلسطيني محمود عباس الجمعة زيارة إلى تركيا تستغرق ثلاثة أيام، في ضيافة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الذي يسعى على ما يبدو إلى إيجاد منفذ للملف الفلسطيني من خلال السلطة الفلسطينية، بعد خيبة أمه من حليفته حماس.

وذكرت وكالة "الأناضول" التركية أن زيارة عباس تأتي استجابة لدعوة من الرئيس أردوغان، حيث سيتم خلالها البحث في أفق العلاقات الثنائية، والتطورات في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والمصالحة الفلسطينية، ومسألة الانتخابات.



الدائرة تضيق على عباس